

هل لهذه السدود فعلاً جدوى من حيث إنتاج كهرباء؟

في الحلقة الماضي (4-6)، تعرّضنا للخلفية التاريخية لسدّ مروي، وكيف كان من المفترض أن يكون هو السدّ العالي الذي خطّطت مصر لبنائه، حتى ولو كان داخل الأراضي السودانية، فحينها كانت تُحتلّ البلاد بالمشاركة مع البريطانيين، مهما حاول بعض التّجمليين من ممسوخى الهوية السودانية تجميل صورتها بالرّغم بأنّ مشاركتها كانت اسمية. فضلاً عن ذلك لم تكن مصر حتى تلك اللحظة تتصوّر السودان كدولة مستقلة؛ فمصر ظلّت تنظر إلى السودان، وبالطبع إلى الآن، بوصفه جزءاً منها في أحسن الأحوال، وفي

أسوأها مجرد حديقة خلفية مهمة، يمكن الاستفادة منها في أي لحظة. ومن أسف أن يحمل العديد من المسؤولين والمثقفين السودانيين نفس هذه النظرة الدونية لوطنهم. هؤلاء من ممسوخى الهوية يريدون أن يكونوا مصريين، ولكن هيهات حتى لو كانت أمهاتهم مصريّات. فمصر لا تعترف بمصريّة أنصاف الهوية، دع عنك اللادّقين فيها كما يلذق الفراد بجسم الدابة، والعياذ بالله. \*\*\* على أيّ، فقد صرفت مصر نظرها عن إقامة هذا سدّ العالي بموقع سدّ مروي الحالي، وكان ذلك بدوافع أمنية. وعندما جاء انقلاب عبد الناصر أضاف إلى ذلك فكرة التّوسّع في حجم السدّ، بما يعني التّوسّع في المنطقة المغمورة، فجاءت فكرة السدّ العالي. \*\*\* إذن هذا ما ينوبنا من خدمة مجانية ندفعها لمصر المحروسة، يقوم بها رجال مكّتهم الله من رقاب العباد ابتلاءً وامتحاناً. \*\*\* مرّة أخرى، دعونا من هذا الآن، ولنواصل في موضوع السدود، والحديث ذو شجون. \*\*\* أوضحنا في الحلقات السابقة عدم جدواها من ناحية زراعية وذلك وفق ما جاء بلسان المسؤولين الحكوميين وما تقوله المواقع الرسميّة. ولكن يا سادتين ماذا عن الكهرباء؟ من أين للسودان أن يأتي بالكهرباء؟ أوليس لهذه السدود جدوى من هذه النّاحية؟ \*\*\* وقد يسأل سائل بريء عن مصدرنا للطّاقة، إذ لا تنمية بلا طاقة! صدّقوني يا سادتي الإجابة على هذا سوف أقوم باستخلاصها من كلام السيّد الفريق عبد الرّحيم محمّد حسين (وهو للعلم مهندس، يعني خريج هندسة) وزير الدّفاع، حسيما نسبته إليه صحيفتنا السوداني وأخبار اليوم اللتان وردت إليهما الإشارة في الحلقة الأولى، فإلى هناك \*\*\*. جاء في تغطية أحمد البلال الطيّب بجريدة أخبار اليوم ما يلي منسوباً للسيّد الفريق عبد الرّحيم محمّد حسين: "وحتى إذا أنشأنا جميع السدود التي ذكرناها فإنها ستنتج 8 آلاف ميغاواط، العاصمة السّعودية فقط الآن الطّاقة المتوفّرة فيها 8 آلاف ميغاواط. ... \*\*\* وجاء في تغطية محمّد لطيف بجريدة السوداني ما يلي منسوباً إلى السيّد الفريق عبد الرّحيم محمّد حسين: "الكهرباء الموجودة في السودان الآن لا تغطّي حياً واحداً في الرياض...". ومع كلّ هذا لم يخطر ببال أيّ من هؤلاء الصّحفيين أن يسأل، أو يقوم بتحليل مثل هذه الإفادة الغريبة، إذ تُثير من الأسئلة أكثر ممّا تُجيب \*\*\*. وأعظم هذه الأسئلة شأنها هو: ماذا سيكون مصيرنا عندما نستنفد بناء جميع السدود، ثمّ تصبح لدينا عاصمة في حجم الرياض - دع عنك عدّة مدن في حجم الرياض؟ إلى ماذا نلتفت عندها كيما نقوم بسدّ العجز في الطّاقة في قطاع الخدمات، دع عنك قطاع الصناعة والتّنمية؟ أولاً يؤكّد السيّد الوزير بحديثه هذا أنّ هذه المشاريع لا تنتج كهرباء تستحقّ كلّ هذا العناء وكلّ هذه التّكاليف وكلّ هذه

التّضحيات؟ \*\*\* أما السّؤال الثّاني، وهو لا يقلّ في عظمة شأنه عن الأوّل، فهو: من أين وكيف تنتج السّعودية هذه الكميّات المهولة من الكهرباء؟ 8.000 ميغاواط لإنارة مدينة الرياض وحدها! دع عنك باقي المملكة \*\*\*! والجواب على هذا السّؤال لا يحتاج إلى عبقرية، إذ تنتج كلّ هذا بالتّوليد الحراري طبعاً، ذلك كونها دولة بترولية. لكن، أوليس نحن أيضاً قد صرنا دولة بترولية؟ ولكن الحكاية لم تنته هنا، إذ لا تكتمل إلا باستعراض وثيقة الهيئة القوميّة للكهرباء والتي كان السيّد مكّاوي العوض (المدير العام حينها قبل أن يفقد موقعه بطريفة درامية) قد أقام لها مؤتمراً صحفياً بمنبر سونا للأبناء، ذلك قبل أيّام قلائل من سفر السيّد عبد الرّحيم محمّد حسين للسّعودية. تحمل الوثيقة الإشارات الرسميّة التّالية: (إشارتنا: م ع/ لجان/ 790/ إشارتكم: ...../ التاريخ: 4-12-2007م). ويعود الحرفان (م ع) إلى مكتب (المدير العام)، أي مكتب السيّد مدير الهيئة. وتتعلّق الوثيقة بخطة الهيئة للتّوليد الكهربائي حتى عام 2030م. أي والله! عام 2030م! وفيها ستكون خدمات الكهرباء قد غطّت سكان السودان بنسبة 80%. \*\*\* إذن ماذا قال السيّد مكّاوي العوض؟ ببساطة أعطانا الجدول التّالي: التّوليد الحراري: 18.491 ميغاواط (بنسبة 72%). التّوليد المائي: 4.587 ميغاواط (بنسبة 28%) \*\*\* من أين كلّ هذا التّوليد الحراري يا سادة؟ لا يتركنا السيّد مكّاوي العوض تحتار في سبيل إيجاد إجابة، إذ يعطينا لها بلا مقابل • توليد البحر الأحمر بالفحم الحجري: 4.136 ميغاواط • توليد غرب السودان: 2.177 ميغاواط • توليد النّيل الأبيض 3.500 ميغاواط • توليد الخرطوم والجزيرة: 8.512 ميغاواط • توليد ديزل مناطق متفرّقة: 250 ميغاواط \*\*\* وبهذا يبلغ مجموع الإنتاج الكهربائي الحراري في العام 2030م ما مقداره: 23.078 ميغاواط! وفي الحقيقة لا يقف السيّد مكّاوي العوض عند حدّ توليد الطّاقة حراريّاً، بل يذهب إلى أبعد من ذلك عندما فاجأ الجميع بإعلانه عن ضرورة أن ينضمّ السودان إلى منظومة الدّول المنتجة للطّاقة نووياً. فقد أطلّت علينا الصّحف في يوم العاشر من نوفمبر 2008م وهي تحمل لنا العناوين التّالية في

صفحاتها الأولى نقلاً عن مكاوي العوض: جريدة الرائد، 2008/11/10، العدد رقم 86: السودان ينتج الكهرباء من الطاقة النووية خلال 6 سنوات جريدة الصحافة، 2008/11/10، العدد رقم 5521: عبر إنتاج الطاقة نووياً، مكاوي العوض: الدراسات أوصت بزيادة إنتاج الكهرباء إلى 20 ضعفاً جريدة الرأي العام، 2008/11/10، العدد رقم 4001: استخدام الطاقة النووية لمواجهة الطلب المتزايد للكهرباء \*\*\* وفي حقيقة الأمر، فقد حملت لنا قبل ذلك بأيام نفس الصحف، وفي صفحاتها الأولى النبا التالي: جريدة الرأي العام، 2008/11/3، العدد رقم 3994: الوكالة الدولية للطاقة الذرية توافق على امتلاك السودان لمفاعل نووي، جاء فيه، نقلاً عن إبراهيم أحمد عمر، وزير العلوم والتكنولوجيا، أن الوكالة الدولية قد وافقت "... على امتلاك السودان لمفاعل نووي لأغراض البحث العلمي بتمويل مشترك بين الوكالة والحكومة. وأكد أن الاتجاه العالمي منصب الآن نحو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء، مشيراً إلى أن السودان رغم ما يمتلكه من مصادر متعددة لإنتاج الطاقة إلا أنه وتحسباً لاحتياجات المستقبل الاقتصادية والتي أضحت في صالح إنتاج الطاقة النووية بجانب ما توافر من احتياطات عالية للأمان لهذه الطاقة يعمل على وضع الخطط والبرامج التي تمكنه بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة على الاستفادة من التقانات المتاحة في هذا المجال ...". \*\*\* ولكن لماذا تفعل حكوماتنا كل هذا؟ ثم ماذا تريد مصر من هذه السدود؟ إذ لا يمكن أن تجتمع إرادة حكومتين، إحداهما ذات سيادة كاملتي الأخرى ذات سيادة مجروجة، بدليل احتلال الأولى لأراضي الثانية، أن تلقى كلمتهما فيما لا طائل من ورائه. \*\*\* إنقاذ السد العالي ومخطط توطيد الفلاحين المصريين يبدو مصير السد العالي محتوماً بالفشل إذا ما استمر الوضع على هذا المنوال. فضلاً عن ذلك، فقد فشلت الزراعة في مصر بسبب السد العالي نفسه وبسبب والإطماء الكثيف خلفه. فعندما يترسب الطمي، لا تترسب معه الأملاح، بل تظل عالقة بالماء. هذا هو الماء المشبع بالملوحة الذي يمر عبر القنوات المنفرجة من السد ليسقي الزراعة بمصر. وقد نجم عن كل هذا أن أصبحت التربة مشبعة بالملوحة والماء، أي أصبحت سبخة، لا تصلح للزراعة. \*\*\* فهل نرى لكل هذا علاقة بموضوع بناء هذه السدود عديمة الجدوى؟ تعالوا لنرى! \*\*\* في هذا نجد الصحافة المصرية أكثر كرمًا في مدنا بالمعلومات المتعلقة بمصيرنا من الصحافة السودانية. فقد كتب علي القماش "علماء مصر يؤكدون: مشروع الظهير الصحراوي فاشل ولا خرائط له رغم تخصيص ملايين الجنيهات لتنفيذه"، صحيفة الشعب (2006/11/14)، متاح في الموقع الصحفية، روجع في يوم 15.11.2006):

<http://www.alshaab.com/news.php?i=2102> ما يلي: "... كشف العلماء والمتخصصين عن سلبيات فادحة للمشروع وما يسببه في إهدار الألف الأفدنة المزروعة في كافة أنحاء مصر.. وأن الحكومة لا تملك خرائط للمشروع .. ووصفوه بأنه مشروع فاشل ...". وذلك في ندوة تنمية الصحراء والبيئة والتي تناولت مشروع الظهير الصحراوي التي تحدث فيها [المهندس] إبراهيم سبوسية، وكيل أول وزارة الري الأسبق، متناولاً بالحقائق السلبيات الفادحة للمشروع، فقال: "لقد علمت أن هذا المشروع باهظ التكاليف والأخطر أنه سيقضي على الزرع والضرع في الأرض الحالية والمزروعة منذ سنوات طويلة إذ أن من البديهييات أن الأرض أعلى منسوباً ترشح مياهها إلى الأرض الأقل منسوباً فتزيد من ملوحتها إلى أن تتلفها وتجعلها غير صالحة للزراعة وبالتالي أن ملايين المزارعين الذين يعيشون عليها منذ الجدود سيتعرضون للفقر والتشرد ... فالأرض الصحراوية المزعم زراعتها والمسماة بالظهير الصحراوي هي الأراضي الصحراوية المحيطة بالوادي وهي أعلى منسوباً من الأراضي المزروعة". \*\*\* وعلى هذا يقدم المهندس سبوسية مقترحاته لحل هذه المشكلة جذرياً، وذلك "... من خلال إقامة سد جديد يسمح بمرور الطمي، وهو ما ينفذ مشروع السد العالي نفسه، والذي يتراكم الطمي بجواره ويعلو سنوياً وخماسياً في وقت يؤثر فيه على السد ذاته وعلى مخزون المياه، بينما تكلفه رفع الطمي مرتفعة للغاية مما يجعل العمل غير اقتصادي. هذا المشروع الذي يقترحه م. سبوسية، وذهب إلى موقعه أكثر من مرة على الطبيعة، ويعرفه كبار الخبراء والمتخصصين في الري، يعتمد بداية على التعاون مع السودان بإقامة السد المطلوب قرب مدينة دلفو [يقصد: دلفو] بالقرب من الجندل أو الشلال الثالث ويتفرع من أمامه فرع للنيل (قناة) تحمل الطمي مع المياه حتى تصل إلى أسوان وتمر بين السد العالي وخزان أسوان القديم ...". \*\*\* ويواصل المهندس سبوسية، وكيل أول وزارة الري الأسبق بمصر قائلاً: "ويمتد جزء منها إلى توشكي هذا المشروع يعتبر سفينة نوح لإنقاذ مصر فهو لن يخل بالمعاهدات الخاصة بحصة مصر من مياه النيل وسيقدم مع السودان وسيعالج خصوبة التربة وإيقاف زحف تآكل سواحل مصر الشمالية وإعادة التوازن لقطاع نهر النيل والترع الرئيسية والحياة الطبيعية.. كما أن مد فرع إلى توشكي سوف ينفذ المشروع ويجعله اقتصادياً حيث ستأتي إلى المنطقة مياه محملة بالطين والغرين دون حاجة إلى محطات الرفع العملاقة الموجودة هناك والتي تستهلك طاقة مكلفة". \*\*\* فهل بعد هذا من مغالط يا سادتي في أن هذه السدود فيها "إنه!!!!"